



نحو دور محوري لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي في مجابهة التحديات غير التقليدية (الأمن السيبراني انموذجاً)

أ.م.د علي حسين حميد

م.د صلاح مهدي هادي

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

<https://doi.org/10.61353/ma.0080271>

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/١٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/١٢ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

يقصد بمكافحة الإرهاب: (التدابير والإجراءات التي من شأنها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه). ويُعد جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS أحد أهم الأجهزة الأمنية والاستخبارية في مكافحة الإرهاب. ويعرف جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS ، على أنه: (ذلك الجهاز الذي يتبع تكتيكات وتطبيقات وتقنيات وإستراتيجيات تعتمد عليها الحكومة العراقية والقوات المسلحة وادارات ووكالات الأمن المختلفة لمنع وردع ورد التهديدات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية فعلياً، أو تنتسب إليها أو تعلن مسؤوليتها عنها، ويشمل ذلك اكتشاف الأعمال الإرهابية المحتملة، والرد الحاسم والقوي على مثل هذه الأعمال، حين تعطي لهذه القوات مهام البحث والتحري عن المنظمات الإرهابية وعن قياداتها وعناصرها، والتعرف على المتعاونين معها، وتتبع مراكز الخطط اللازمة لاعتراضها وتدميرها، وعجز قدرات مفكرها ومنظمتها، فجهاز مكافحة الإرهاب العراقي هو الصفة المختارة من شباب القوات المسلحة العراقية ممن تتوفر فيهم الكفاءة البدنية والعقلية والمهارة

The Counter-Terrorism Service is that device that follows tactics, applications, techniques and strategies that the government, the armed forces, and various security departments and agencies rely on to prevent, deter and respond to terrorist threats that terrorist groups actually carry out, are affiliated with or claim responsibility for. The Iraqi armed forces who are physically and mentally competent and skilled.

The Anti-Terrorism Law indicates that the objectives of this agency and its forces revolve around combating terrorism in all its forms and eliminating it, setting comprehensive strategic policies to combat terrorism and its development, cooperating with security agencies related to combating terrorism, and carrying out traditional and non-traditional special operations against terrorists and insurgents, carrying out Covert operations against insurgents to prevent attacks, collect information and develop the intelligence work system, by cooperating with the relevant authorities, as well as exchanging, circulating and evaluating information related to combating terrorism inside and outside Iraq, carrying out any other tasks requested by the head of the agency and with the approval of the Ministerial Committee for National Security. The leadership of the anti-terror forces, the force executing the government's plans and strategy, due to its skill, professionalism and field experience in critical emergency facilities according to the training curricula on which it was trained by the best experts in the field of combating terrorism, and the foreign studies that most of its members participated in, making them the elite in this field.

الكلمات المفتاحية: جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ، الأمن السيبراني ، التحديات والتهديدات غير التقليدية ، الإرهاب السيبراني



المقدمة

إن جهاز مكافحة الارهاب ذلك الجهاز الذي يتبع تكتيكات وتطبيقات وتقنيات واستراتيجيات تعتمد عليها الحكومة والقوات المسلحة وإدارات ووكالات الأمن المختلفة لمنع وردع ورد التهديدات الارهابية التي تقوم بها الجماعات الارهابية فعلياً، أو تنتسب اليها أو تعلن مسؤوليتها عنها، فجهاز مكافحة الارهاب العراقي هو من الصفوة المختارة من شباب القوات المسلحة العراقية ممن تتوفر فيهم الكفاءة البدنية والعقلية والمهارة.

يشير قانون جهاز مكافحة الارهاب الى أن أهداف هذا الجهاز والقوات التابعة له تدور حول⁽¹⁾ مكافحة الارهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه، وضع سياسات إستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها، والتعاون مع الجهات الامنية ذات الصلة بمكافحة الارهاب، والقيام بالعمليات الخاصة التقليدية وغير التقليدية ضد الارهابيين والمتمردين، القيام بعمليات سرية ضد المتمردين لمنع الهجمات، جمع المعلومات وتطوير منظومة العمل الاستخباراتي، وذلك عن طريق التعاون مع الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن تبادل المعلومات وتداولها وتقومها الخاصة بمكافحة الارهاب داخل العراق وخارجه، تنفيذ أي مهام أخرى يطلبها رئيس الجهاز وبمصادقة اللجنة الوزارية للأمن الوطني، وتعد قيادة قوات مكافحة الارهاب القوة المنفذة لخطط واستراتيجية الحكومة، لما تمتلكه من مهارة وحرفية وخبرة ميدانية في المرافق الطارئة الحرجة على وفق مناهج التدريب التي تدرت عليها على أيدي أفضل الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب، والدراسات الخارجية التي اشترك بها معظم منتسبيها مما جعلهم النخبة في هذا المجال.

وتنطلق إشكالية الدراسة من سياق مفاده، ان التحليل الموضوعي لمعظم التقارير الفنية والاحصاءات والدراسات، يتضح لنا ان التداعيات المستقبلية تحوم بين مخاوف وتفاقم معضلة الدفاع أمام الثغرات الأمنية وعدم تمكين المؤسسات والاجهزة الأمنية والسيبرانية وعدم نجاعة الاستراتيجيات التقليدية الموضوعة، لأن الهجمات والحوادث والتهديدات السيبرانية التي تستهدف المنشآت المستخدمة للإنترنت في تعاملاتها (المؤسسات العامة، البنوك، والشركات المتعددة الجنسيات، رجال الاعمال) بطريقة متسارعة وخطية.

وبالتالي ممكن طرح فرضية للدراسة مفادها، إمكانية توجه المؤسسات والأجهزة الأمنية والسيبرانية بالمستقبل المنظور والمتوسط لميادين حساسة جداً، مما ينمي الحاجة والمصلحة القومية، لأن تؤدي الأجهزة



ذات القدرات غير التقليدية أدوار محورية في مجابهة نمط التهديدات غير التقليدية وما الإرهاب السيبراني وأثره في الأمن إلا ابرزها.

هيكلية الدراسة : قسم البحث إلى خمسة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، تناول المحور الأول نشأة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (النشأة والهيكلية)، وتناول المحور الثاني الأهداف الإستراتيجية لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS، أما المحور الثالث فقد تناول جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS وتحديات المجابهة التقليدية (مرحلة مابعد عام ٢٠١٤)، بينما تناول المحور الرابع التحديات الموجبة لإستراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS لعام (٢٠٢١- ٢٠٢٥) ، وأخيراً جاء المحور الخامس بعنوان جهاز مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني العراقي : (إدراك المجابهة غير التقليدية وتحدياتها)، ومن ثم الخاتمة والمصادر .

المحور الأول : نشأة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS

أولاً: جهاز مكافحة الإرهاب (ظروف النشأة والهيكلية)

يقصد بمكافحة الإرهاب: (التدابير والإجراءات التي من شأنها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه). ويعد جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS أحد أهم الأجهزة الأمنية والاستخبارية في مكافحة الإرهاب. ويعرف جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS، على أنه: (ذلك الجهاز الذي يتبع تكتيكات وتطبيقات وتقنيات وإستراتيجيات تعتمد عليها الحكومة العراقية والقوات المسلحة وادارات ووكالات الأمن المختلفة لمنع وردع ورد التهديدات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية فعلياً، أو تنتسب إليها أو تعلن مسؤوليتها عنها، ويشمل ذلك اكتشاف الأعمال الإرهابية المحتملة، والرد الحاسم والقوي على مثل هذه الأعمال، حين تعطي لهذه القوات مهام البحث والتحري عن المنظمات الإرهابية وعن قياداتها وعناصرها، والتعرف على المتعاونين معها، وتتبع مراكز الخطط اللازمة لاعتراضها وتدميرها، وعجز قدرات مفكرها ومنظمها، فجهاز مكافحة الإرهاب العراقي هو الصفوة المختارة من شباب القوات المسلحة العراقية ممن تتوفر فيهم الكفاءة البدنية والعقلية والمهارة)^(٢).

في نيسان من عام ٢٠٠٤م، نشر مدير مكتب (Los Angeles Times) ومراسلها في العراق (توني بيرري) تقريراً ميدانياً يصف فيه سوء أوضاع القوات العراقية "الناشئة" آنذاك ويتحدث عن مجموعة



عسكرية واحدة صمدت في معركة الفلوجة عام ٢٠٠٤م، إذ وصف التقرير الكتيبة ٣٦ التي ستشكل لاحقاً نواة الجهاز بأنها متعددة الطوائف والقوميات، وأنها تمثل نقطة مضبوطة. من جانبه أكد الجنرال (ديفيد بترابوس) المدير "السابق" لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في آذار من عام ٢٠١٧م، أن جهاز مكافحة الإرهاب العراقي هو: (أقوى وحدة للقوات الخاصة في الشرق الأوسط). وكان تقرير أمريكي قد وضع الجهاز في المرتبة الـ (١٢) عالمياً، والأول عربياً والشرق الأوسط^(٣).

في ٢٠٠٣/١٢/١٤م، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية لواء العمليات الخاصة^(٤)، إذ لم يتجاوز عدد أفرادها حينها (٨) آلاف جندي. وجرى تدريب هذه القوات في إحدى معسكرات مملكة الأردن، وعلى وفق برامج وأساليب التدريب الخاصة من قبل قوات مكافحة الإرهاب الأمريكية، و جهز باحدث التجهيزات والاسلحة المتطورة، بعيداً عن كل الميول والاتجاهات الحزبية والدينية والطائفية. وكانت هذه التشكيلات "لواء" تتبع وزارة الدفاع العراقية بموجب كتاب هيئة الاركان المشتركة، كما اطلقت في ٢٠٠٥/٥/٩م تسمية قوات صقر الرافدين على اللواء. وكانت تابعة لوزارة الدفاع. في العام ذاته، وبعد التوسعة تحول اسم لواء العمليات الخاصة إلى قيادة العمليات الخاصة^(٥).

في ٢٠٠٧/٤/٥م، وعبر الأمر الديواني (٦١)، تم تأسيس جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS. وبعدها تحديداً في ٢٠٠٧/٧/٢م تشكلت قيادة العمليات الخاصة الثانية، إذ فتحت لها مقراً في معسكر "الغزلاي" في محافظة الموصل، وقد ضمت وقتها مع فوج الموصل، أفواج (ديالى، والنجف، وكركوك، وبابل، والديوانية)، فضلاً عن أكاديمية مكافحة الارهاب. وفي ٢٠٠٨/١/١م استلم الجهاز القيادة والسيطرة من الجانب الأمريكي الذي أصبح دوره مقتصرًا على القيام بالتدريب والدعم اللوجستي والإسناد الجوي^(٦).

من هنا استقل الجهاز عن وزارة الدفاع العراقية وارتبط بملاك مكتب القائد العام للقوات المسلحة أسوةً بما هو معمول به في دول العالم، فضلاً عن ممارسة القيادة والسيطرة على التشكيلات والوحدات التابعة لها على وفق التنظيم الذي تعمل به هذه القوات^(٧).

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧م تشكلت قيادة العمليات الخاصة الثالثة، في مقرها "الدائم" في مطار البصرة الدولي، إذ ضمت وحدات مكافحة الإرهاب فيها كل من أفواج: (المثنى، كربلاء، الناصرية، ميسان، الكوت)^(٨). وحتى عام ٢٠١٤م، لم يتجاوز عدد أفراد جهاز مكافحة الإرهاب أكثر من (١٢,٥٠٠)





جندي، أذ تخضع برامج التدريب لضوابط صارمة تجعل عدد المقبولين في دوراته لا يتخطى (١٨ %) من أعداد المتقدمين للالتحاق به^(٩).

ثانياً: الرئيس الاعلى للجهاز ICTS

وهو المسؤول عن تنفيذ أعماله وتوحيد سياسته، إذ يمارس رئيس الجهاز مهام الرقابة والاشراف على الانشطة والاداء، كما تصدر عنه التعليمات والانظمة الداخلية والقرارات والأوامر في كل ماله علاقة بمهام الجهاز وتشكيلاته، فضلاً عن سائر شؤونه الادارية والفنية والمالية والتنظيمية وفق أحكام القانون. ووفق القانون يمارس رئيس الجهاز صلاحيات وزير، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة. ووفق المادة (٥) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لعام ٢٠١٦م، يتولى رئيس الجهاز المهام الاتية^(١٠):

- ١- تقديم المشورة إلى (القائد العام للقوات المسلحة) في الأمور التي تتعلق بمكافحة الارهاب.
- ٢- الاشراف على اعداد وتنفيذ الخطط وادارة عمليات مكافحة الإرهاب داخل العراق.
- ٣- الاشراف على إعداد الخطط الإستراتيجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وارسالها إلى الجهات ذات العلاقة بعد المصادقة عليها من قبل (القائد العام للقوات المسلحة).
- ٤- رفع تقارير دورية عن التهديدات الإرهابية إلى (القائد العام للقوات المسلحة) وإلى (مجلس الأمن الوطني) والجهات ذات العلاقة، فضلاً عن اجراء التقييمات النهائية في شأن تلك التهديدات.
- ٥- تقديم المشورة إلى (المجلس الوطني الاستخباري) في وضع المستلزمات الخاصة بجمع المعلومات عن الإرهاب التي تنظم حسب أسبقيات الأهداف المصادق عليها من (القائد العام للقوات المسلحة).
- ٦- وضع وتطوير الخطة التنظيمية للجهاز ورفعها إلى (القائد العام للقوات المسلحة) للمصادقة عليها والاشراف على تنفيذها.
- ٧- اصدار الأوامر والتوجيهات التي تتضمن قواعد السلوك والاشتباك الخاصة بالعاملين في الجهاز بموافقة اللجنة الوزارية للأمن الوطني.
- ٨- اقتراح موازنة الجهاز.
- ٩- تخطيط وتنفيذ العمليات التي تقوم بها قيادة مكافحة الإرهاب.



- ١٠- وضع ضوابط لحماية المعلومات ونظام حصر مجالات مكافحة الإرهاب فيما يخص الإستخبارات والمعلومات العملية.
- ١١- جمع قائمة الأهداف المصنفة والمرتبة طبقاً لمعايير التصنيف في فئات وفقاً لاولوياتها، ورفعها إلى اللجنة الوزارية للأمن الوطني للمصادقة عليها.
- ١٢- التنسيق مع الجهات الاعلامية المختصة في تنظيم رسائل وحملات اعلامية مناسبة ضد الإرهاب، من أجل بثها.
- ١٣- طلب تجميد (حسابات مصرفية) محددة وفق المعلومات التي ترد اليه من الجهات ذات العلاقة على أن يقترن الطلب بموافقة اللجنة الوزارية للأمن الوطني وفقاً للقانون.
- ١٤- المشاركة في المؤتمرات (الإقليمية، والدولية)، من أجل السعي لتكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب.
- ١٥- وضع الشروط الخاصة لتعيين العاملين في جهاز مكافحة الإرهاب.
- ١٦- أية مهام أخرى تساعد على مكافحة الإرهاب وتحويل له من (القائد العام للقوات المسلحة).

ثالثاً: هيكل جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS

يتألف جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS من تشكيلات عدة، هي (١١):

- ١- وكالة الجهاز الأمنية والإستخبارية، وترتبط بها المديرية الآتية: (مديرية الاستخبارات، مديرية العمليات، مديرية التدريب، المديرية الأمنية، مديرية التحقيق).
- ٢- وكالة الجهاز الفنية والادارية، وترتبط بها: (مديرية السياسة والتخطيط الإستراتيجي، مديرية الادارة والميرة، مديرية الشؤون الفنية، مديرية الحسابات، مديرية الخدمات الطبية).
- ٣- مكتب المفتش العام.
- ٤- مديرية الدائرة القانونية.
- ٥- قيادة العمليات الخاصة (الأولى، الثانية، الثالثة).
- ٦- أكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب.
- ٧- مكتب رئيس الجهاز، وترتبط به: (قسم الرقابة والتدقيق، قسم العلاقات العامة).





٨- جناح طيران مكافحة الإرهاب.

المحور الثاني : الأهداف الإستراتيجية لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي

ICTS

يشير قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لعام ٢٠١٦م، المادة (٣) منه، إلى أن أهداف هذا الجهاز، والقوات التابعة له تدور حول أهداف عدة، هي (١٢):

- ١- وضع سياسة وإستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتطويرها.
- ٢- تنفيذ العمليات الأمنية، فضلاً عن الخطط الإستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الإرهاب، وله في سبيل ذلك وفقاً للقانون:

- تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري بناءً على أمر قضائي.
- مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية، بناءً على أمر قضائي.
- تنفيذ أوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.
- اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائين وبإشراف قاضٍ مختص.
- التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية والجهات ذات العلاقة.
- التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب مع الأجهزة النظيرة للدول العربية فضلاً عن الأجنبية .
- تعقب مصادر (تمويل الإرهاب)، بهدف تخفيفها بالتعاون والتنسيق مع (مكتب مكافحة غسيل الأموال، والبنك المركزي العراقي)، والجهات الأخرى ذات العلاقة.

- ٣- وضع معايير لتصنيف وتحديد أسبقيات الأهداف الإرهابية، ويقصد بـ (الأهداف الإرهابية)، كل فرد أو جماعة منظمة طبيعية أو معنوية تمارس الأفعال المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لعام ٢٠٠٥م، أو أي قانون يحل محله.

- ٤- متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام وأهداف الدولة في مكافحة الارهاب.

- ٥- التنسيق مع الاجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الارهاب.



٦- التنسيق مع وزارة الخارجية، في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من أجل كسب تعاون الدول المجاورة، فضلاً عن تعاون دول المنطقة في برنامج مناهضة الارهاب، وتطهير العراق من المخابئ وأماكن الإيواء ومنع أي دعم مباشر، أو غير مباشر للارهابيين.

٧- تبادل المعلومات، وتداولها، وتقويتها، أي المعلومات الخاصة بمكافحة الارهاب، سواء داخل العراق، وخارجه.

٨- العمل في التنسيق مع الجهات الأمنية في وضع الإستراتيجيات الخاصة ذات العلاقة بالخطط الأمنية في مكافحة الارهاب.

٩- العمل على توفير الحماية الأمنية لفعاليات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن التدابير المتعلقة بها.

١٠- تنفيذ أي مهام أخرى يقترحها رئيس الجهاز وبمصادقة اللجنة الوزارية للأمن الوطني.

المحور الثالث: جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ICTS وتحديات الجبهة

التقليدية (مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤)

ما إن جاء الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١م، حتى تحول جهاز المكافحة إلى ما يمكن ان نسميه "آلة مضبوطة بدقة" لمكافحة الإرهاب.

ففي ١٠/٦/٢٠١٤م، عندما سيطر تنظيم داعش "الإرهابي" على الموصل، كبرى مدن محافظات العراق، بعد ان انهار "الجيش العراقي" وقوات الشرطة الاتحادية. كان لجهاز مكافحة الارهاب دور كبير في عمليات تحرير المدينة التي جعلها التنظيم "الإرهابي" مركزاً للقيادة والسيطرة في العراق وتنفيذ استراتيجيته باتجاه المدن الاخرى التي وقعت تحت سيطرته.

عمل الجهاز على تنفيذ (إستراتيجية الهجوم المضاد) في محافظات صلاح الدين ومدينة بيجي، ومحافظة الانبار، والموصل في نهاية المطاف. وواصل الجهاز القتال الناجح بفضل قيامه على الإجادة الكاملة للمفهوم الأساسي للقوة فضلاً عن التجنيد والقيادة والتدريب الخاص بما (١٣).

وبالرغم من كون عمليات تحرير محافظة صلاح الدين كانت "الأصعب" أمام جهاز مكافحة الإرهاب، كونها المعركة الأولى التي شارك فيها مقاتلوا الجهاز، لكن عمليات تحرير الموصل كانت لها "خصوصية"، إذ قاتل "الجهاز"، كل عناصر تنظيم "داعش" الإرهابي الذين انسحبوا من المناطق الأخرى خلال عمليات

التحرير. ففي المدينة القديمة بأيمن الموصل، واجه مقاتلو الجهاز عناصر "داعش" من الاجانب "الشيشانيين"، والمعروفين بالشراسة في القتال (١٤).

والسؤال الذي يطرح هنا، هو: (ما السبب أو العوامل التي جعلت جهاز مكافحة الإرهاب العراقي قوياً لهذه الدرجة في مجابهة هذا التحدي الذي يعد الأخطر والاقوى على الساحة الداخلية؟، في وقت أثبتت فيه سائر قوات الأمن العراقية أنها هشة جداً؟).

وللاجابة عن ذلك، يمكن القول، إن (الحجم، والنوع) شكل عاملاً حاسماً. إذ بقي جهاز مكافحة الارهاب صغيراً ولم يتجاوز عدده بتاتاً من (١٢,٥٠٠) فرد. بالمقابل بلغ تعداد الجيش العراقي كقوة قتالية (١٥١,٢٥٠) جندياً، وحافظت قوات الشرطة الاتحادية على قوة يبلغ عددها (٨٢,٥٠٠) جندي أثناء سقوط الموصل عام ٢٠١٤م. ويدل الحجم الصغير لجهاز مكافحة الارهاب أن معايير (الاختيار، والتدريب) قد تكون صارمة ومماثلة لتلك المستخدمة لتجنيد قوات العمليات الخاصة الأمريكية. وإذا اتخذنا كمثال أحد البرامج التدريبية من أيار عام ٢٠٠٨م، نرى أنه لم يتمكن سوى (٤٠١) مرشح أي (١٨%) من التخرج كجنود في جهاز مكافحة الإرهاب من أصل (٢,٢٠٠) مرشح.

ومما لا يثير الدهشة هو أن جهاز مكافحة الارهاب طور أيضاً روح تضامن النخبة واحتفظ بالقوى العاملة الماهرة، التي تضم نسبة عالية من أفضل ضباط الجيش في العراق. كما أظهر انضباطاً أعلى مستوى من وحدات عراقية أخرى، وعانى أقل بكثير من الفساد واختراق "الفصائل المسلحة" الاخرى، لدرجة ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشعر بالارتياح إزاء مشاركته بعض من أكثر استخباراتها ومعداتنا العسكرية حساسية منذ إنشائه وحتى يومنا هذا (١٥).

وأخيراً يمكن القول إن مقاتلي هذا الجهاز مدربون بشكل احترافي، ماجعلهم القوة الأولى في التحدي الاكبر لمنظومة الأمن والاستقرار، بما يمتلكونه من مهارات قتالية فعالة في الحروب (النظامية، وغير النظامية)، وهو ما ظهر جلياً في الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي بين عامي (٢٠١٤ - ٢٠١٧)، إذ صمد مقاتلوا الجهاز في مصفى "بيجي"، قرابة عدة أشهر، دون أن يستطيع مقاتلوا "داعش" الإرهابي بسط سيطرتهم على المصفى بشكل كامل (١٦).



المحور الرابع : التحديات الموجبة لإستراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب

العراقي ICTS لعام (٢٠٢١-٢٠٢٥)

مر العراق بتحديات خطيرة بعد عام ٢٠٠٣م، شملت مختلف الظروف البيئية الداخلية، كان أهمها: (الإرهاب التكفيري واجباله التكفيرية) التي أرادت أن تحتطف الأمن والاستقرار منه. فبعد انتهاء المعارك نهاية عام ٢٠١٧م، تحولت ساحة الصراع والاشتباك الداخلي مع تنظيم "داعش" الإرهابي من (عسكرياً)، إلى (إستخباراتياً)، كون التنظيم لازال يقوم بعدد من العمليات الاعتراضية للأجهزة الأمنية. ولغرض التصدي بفعالية أكبر لمختلف تلك التهديدات والتحديات الداخلية الأخرى، وبغية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على مكامن الإرهاب بمختلف أشكاله وأنواعه، اتجه الجهاز بالتنسيق والتعاون مع مستشارية الأمن الوطني على وضع إستراتيجية جديدة متكاملة لمدة خمس أعوام، لمواجهة تلك التهديدات والتحديات الداخلية، هي: (الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب ٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، هذه الإستراتيجية كانت محط عمل كبير لاستيعاب كل متغيرات بيئة العمليات وسبل مكافحة الإرهاب من خلال الأركان الأربع، هي (١٧).

١- مواجهة التدابير الرامية لمعالجة الظروف التي أسهمت في انتشار الإرهاب.

٢- تدابير منع الإرهاب ومكافحته.

٣- التدابير الرامية إلى بناء قدرات العراق على منع الإرهاب ومكافحته عبر تعزيز دور القيادة الشاملة لجهد الدولة في مكافحته والتعاون الإقليمي والدولي.

٤- التدابير الرامية إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

فضلاً عن تعزيز الأمن الوطني العراقي في جميع محاوره بما في ذلك (الأمن الفكري، الأمن السيبراني) (١٨).

كما إن إستراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب، حددت أسباب الإرهاب، ولم تحصر الإرهاب بالعمل العسكري، أو المقاتلين الذين يقفون ضد القوات الأمنية وضد بناء الدولة، لكن عد (مكافحة الفساد" بمعنى ان جهاز مكافحة الإرهاب بموجب الامر الديواني (٢٩) لعام ٢٠٢٠م، هو القوة التنفيذية لالقاء القبض على العناصر الذين تصدر بحقهم مذكرات قبض"، والجانب الفكري، فضلاً عن الجانب الايديولوجي) ضمن الأسباب التي تقف وراء الإرهاب.



اذن تحدٍ جديد ومختلف عن الهدف الذي أنشأ في سبيله الجهاز عام ٢٠٠٦م، لمواجهة مسلحي تنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم "داعش" الإرهابي، وذلك بعد تكليفه بمهمة تنفيذ أوامر القبض والاعتقال بحق المسؤولين المتهمين بقضايا الفساد، فضلاً عن مهمة فرض سلطة الدولة على المنافذ الحدودية والموانئ التي تعاني من سطوة الفصائل المسلحة^(١٩).

والسؤال الأهم الذي يطرح هنا، إذا كان الجهاز يملك الصلاحيات اللازمة في التصدي لتلك التحديات، هل يملك الجهاز صلاحية كافية للقضاء على ظاهرة السلاح المنفلت وحصره بيد الدولة؟، أي بمعنى نزع سلاح الفصائل المسلحة؟، والجواب على ذلك يكمن في أن الحاجة تقتضي الآن بتوسيع مهام الجهاز ليكون له الدور الأكبر في محاربة العناصر المسلحة الخارجة عن القانون، وجمع السلاح وحصره بيد الدولة، دون أن ننسى سلاح العشائر وعصابات "التهريب". مثل هكذا عمليات أثارت ردود فعل إيجابية في الشارع العراقي، كونها خطوة مهمة في اتجاه حصر السلاح بيد الدولة، مثلاً مدهامة جهاز مكافحة الإرهاب إحدى ورش تصنيع صواريخ الكاتيوشا ومنصات اطلاقها التابعة لأحدى الفصائل المسلحة بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٢٠م، واعتقال عدة عناصر منها، لاسيما بعد استهدافها المتكرر للمنطقة الخضراء ومطار بغداد الدولي^(٢٠).

في مؤتمر الرافدين للحوار بتاريخ ٣٠/٨/٢٠٢١م، وضمن جلسة: (منظومة الأمن والدفاع: المهمات والتحديات وتوزيع المسؤوليات)، بين الفريق الأول الركن (عبد الوهاب الساعدي) رؤية جهاز مكافحة الإرهاب لدور الجهاز في تنفيذ المهام والواجبات وفقاً لتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة وقانون جهاز مكافحة الإرهاب، ودور الجهاز من خلال قيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، وتنفيذ الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب الجديدة لعام (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، التي عاجلت أيضاً التحديات الموجودة الآن على الساحة الداخلية، هذه التحديات تمثلت بالآتي^(٢١):

- التحدي الأول: هو انه لا يوجد تعريف محدد للإرهاب. ولم يجر اتفاق على تعريف الإرهاب بشكل عام. لكنه في الإستراتيجية لعام (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) عرف الإرهاب: (كل فعل إجرامي أو عنف منظم يقوم به فرد أو مجموعة ضد أفراد أو مجموعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية تخلق الفوضى وتمس السيادة الوطنية، يعد جريمة إرهابية).
- التحدي الثاني: (الوقاية، المنع)، ف (الوقاية)، هي الوقاية من الإرهاب، مسؤولية الجميع ابتداءً من المواطن وصعوداً إلى المؤسسات أو الرئاسات الثلاث. أي أنها سياسة عامة



تتبعها الأجهزة الأمنية والمدنية لمواجهة أفكار التنظيم الإرهابي وتهديم شبكاته وقدراته في الاتصال والتواصل مع المولدات والخلايا النائمة والجمهور المستهدف من قبل فعاليته التي يحاول أن يكون منها الجغرافية البشرية لأجيال التطرف والإرهاب. ومن ثم سياسة الوقاية هي عبارة عن حزمة كبيرة من السياسات العسكرية والمدنية من جهة والأمنية والإستخبارية من جهة أخرى بهدف عد إعطاء فرصة لنشوء مناخ أو الظروف المؤدية للإرهاب.

أما (المنع)، فهو يقصد به قدرة الدولة على استخدام الأساليب العسكرية لحرمان الخصم الإرهابي من استخدام جغرافيا البلاد الوطنية أو المحلية للقيام بأي عمل إرهابي يهدف إلى تهديد الاستقرار ومؤشر الأمن العام وبالتالي يعكس قدرة مؤسسات الأمن القومي للدولة في مواجهة حركة التنظيمات الإرهابية وفلولها في جغرافية العمليات. وهنا نجد أن قدرة الدولة على الاستعداد القتالي والاستباق الإستخباري والتعاون العملي بين القوات المشتركة على تجفيف منابع الإرهاب وإرساء الحكم الصالح من خلال تقوية مؤشر إنفاذ القانون. ومن ثم هو قدرة مؤسسات الأمن القومي على تعبئة الجمهور لمواجهة التطرف العنيف ومغذياته. (٢٢).

● التحدي الثالث: تحديد الواجبات بالنسبة لبقية القطاعات، إذ أن موجات الإرهاب هي أربع موجات، تبدأ بالموجة (الخفيفة)، وبالموجة (المتوسطة)، و(الكبيرة)، و(العاتية).

- فالموجة الخفيفة هي من مسؤولية جهاز مكافحة الإرهاب حصراً، من خلال القضاء على قيادات التنظيمات الإرهابية.

- الموجة المتوسطة، يتم الاشتراك بها مع قطاعات وزارة الداخلية.

- الموجة الكبيرة، التي يتطلب فيها دخول الجيش في هذه العمليات.

- الموجة العاتية، كما حدث في الساحة الداخلية عام ٢٠١٤م يتطلب بها تدخل التحالف الدولي.

وأخيراً، يمكن القول إن قدرة جهاز مكافحة الإرهاب على مجابهة كل التحديات الداخلية، تنطلق فضلاً

عن خبرته ومهنيته ووطنيته، إلى (العقيدة القتالية للجهاز) التي تقوم على مبدأ: (قوات قتالية خفيفة مدربة

ذات قابلية حركية تستطيع التحرك من مكان إلى مكان آخر، مبنية على أعداد نفسي ومعنوي وبدني من جميع الاتجاهات، بعيداً عن الاثنية والطائفية والقومية، واجبها الاساس والمهم هو خلق بيئة آمنة مستقرة).

المحور الخامس : جهاز مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني العراقي :

(ادراك المجابهة غير التقليدية وتحدياتها)

أولاً: ادراك المجابهة

لعلنا لانجانب الصواب بالقول، إن عدم ادراك الاتجاهات الناشئة في مجالات التكنولوجيا والاختراقات المرتبطة باستعمالها لا يمكن الوقوف على تحديات الأمن السيبراني لأي دولة؛ حيث تقوم المؤسسات او القطاعات الخاصة بتطوير التقنيات التكنولوجية المرتبطة بالبيانات الضخمة والحوسبة المعرفية او الادراكية ، مما يمكن الأبعاد السيبرانية بتزايد حجمها وتعقيدها بشكل مطرد، ولقد طور الخبراء أحدث النماذج والاساليب المناسبة لاستخدام هذه المعلومات في الحملات الاعلانية والتسويق الذكي (٢٣). ولكن حتى وقت قريب كانت رؤية المتخصصين في أمن المعلومات تركز على الابتكارات وعلى تكنولوجيا الأجهزة التي تشكل عالمنا المترابط .

حيث تنتج كميات كبيرة من البيانات بشكل سريع نظراً لتزايد عدد الأجهزة المتصلة بالفضاء السيبراني، وعلى الرغم من أن البيانات الضخمة واستخدامها، غالباً ما تكون أهدافا سهلة ومحتملة للمخترقين (٢٤). فإن مثل هذه البيانات ممكن ان تساعد متخصصي أمن المعلومات في اكتشاف الانشطة الاجرامية الذي غالباً ما يترك خلفه أدلة رقمية، حيث يستخدم المحللون المعنيون هذه البيانات للتنبؤ في تحديد الهجمات والتهديدات المؤثرة والفاعلة قبل حدوث الضرر، بيد ان تحليل وجمع ملايين السجلات قد تطال اياماً من أعمال الحوسبة، وهنا نلاحظ الاستفادة من تقنيات "الامان المعرفي" التي تركز على مبدأ آلة التعلم، ويتضمن التأكد من أننا فعلاً نعرف ما نظن أننا نعرفه، وأنها قادرين على كشف الادعاءات غير المدعومة ببراهين أو تلك غير الصحيحة وأن أنظمتنا السيبرانية كفيلة بالوقوف في وجه التهديدات المعرفية مثل الأخبار المزيفة، إذ يقوم متخصصو تكنولوجيا المعلومات بإنشاء نماذج ذكية قابلة للمعالجة لبيانات تهديد أكثر فاعلية وكفاءة ودقة بالحديث بالنشاطات الاجرامية (٢٥).



وثمة مطالبات وضرورات للتصدي والمواجهة بصورة استباقية للتهديدات الجيوسياسية التي أدت الى ظهور هجمات جديدة ومعقدة تستهدف البنية التحتية لأمن المعلومات موجه من قبل بعض الدول أو من قبل جهات فاعلة أو أفراد حيث تتصدى الكثير من المنظمات لذلك عن طريق نشر أدوات متخصصة (٢٦). مثل مراقبة المعلومات والبيانات وتحليلها وتبادلها بصورة مباشرة، فضلاً عن بناء ثقافة أمنية ناجعة، كل ذلك بهدف المساهمة في خلق فضاء إلكتروني آمن وبيئة آمنة في مجتمع المؤسسات المختلفة (٢٧). فضلاً عن ذلك، تتطلب التوجهات الدولية الجديدة تحقيق خطط وأهداف التنمية لعام 2030 وأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 (wsis+10) هناك عدة التزامات على الدول العربية الذي يعد العراق جزءاً من بينهم وتنفيذ عدة مخططات خاصة بالتنمية العالمية (٢٨). ومواجهة التحديات التي تعيق تنفيذه، وذلك عبر اظهار الالتزام السياسي الضروري وتحديث الاستراتيجيات التي تنسجم مع أهداف التنمية الجديدة ولاسيما في ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما يتلاءم مع أولويات الدول العربية بما فيهم العراق (٢٩). بالإضافة الى الجرائم السيبرانية يجب أن يهتم العراق ودول الجوار بالحرب السيبرانية والارهاب السيبراني كما ينبغي ان يتم اعداد استراتيجية شاملة للأبعاد الثلاثة في استراتيجية الأمن السيبراني العراقي (٣٠).

فضلاً عما تقدم، فإنه سيضمحل التحديات المستقبلية وبشكل متزايد صراعات في الفضاء السيبراني وفي كافة المستويات والابعاد كون "الفضاء الإلكتروني" هو مجال جديد للعمليات في القرن الحادي والعشرين، فإن القوات العسكرية الحديثة لا تستطيع أن تواكب التطورات بفعالية دون وجود اتصالات وتقنية لتكنولوجيا المعلومات هادفة ومؤثرة ومرنة؛ لذلك فلا بد من توافر التقنيات الحديثة في القوات المسلحة العراقية لتكون قادرة على السيطرة والتحكم في الفضاء السيبراني ولا بد من تعزيز كل السبل والامكانيات وتوظيفها بما يتلاءم مع التهديدات الراهنة والمستقبلية والتعاون مع الدول الرائدة في هذا المجال نحو تأمين المؤسسات العراقية وتحقيق الأمن السيبراني (٣١).

ثانياً: تحدي توظيف الإرهاب للفضاء السيبراني

يمثل الارهاب في الفضاء (السيبراني) (٣٢)، تحديات غير مرئية، التي تؤثر على منظومة البيئة الامنية العراقية، لاسيما، في عصر التكنولوجيا، إذ أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر، لصد ومنع أي هجوم إلكتروني قد تتعرض له أنظمة الدولة المختلفة، وأيضاً حماية الأنظمة التشغيلية، من أي محاولات للولوج





بشكل غير مسموح به، لأهداف غير سلمية، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام ٢٠١٣، الذي تزامن مع ضعف الامنة الالكترونية، لدى البنية تحتية الوطنية (أمنية أم مصرفية أم شخصية)، أدى إلى أن يكون العراق منكشف استراتيجياً، لكثير من دول العالم، لاختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية، واستخدام العراق، كساحة لشن الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات، أي دولة كانت واختراقه، فضلاً عن اختراق أي معلومة واستخدامها لأغراض المساومة^(٣٣)، أي لتنفيذ عمليات إرهابية وإسنادها، ومن الملاحظ أن أكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية، الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول، ورجوعها إلى العراق إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي، ولتلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق، يتوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات، وكذلك ينبغي على الأمن الإلكتروني العراقي، أن يشكل مجموعة الأطر القانونية والتنظيمية^(٣٤)، والهيكل التنظيمية، فضلاً عن الوسائل التقنية، والتكنولوجية، التي تمثل الجهود المشتركة للقطاعين الخاص، والعام، المحلية، والدولية، والتي تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني الوطني، مع التركيز على ضمان توافر أنظمة المعلومات، وترصين الخصوصية، وحماية سرية المعلومات الشخصية، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المواطنين من مخاطر الفضاء السيبراني والرهاب الرقمي الناتج عنه (٣٥).

و تجسد التحديات النفسية أحد أخطر التهديدات لأمن اي دولة بما في ذلك الامن الوطني العراقي من خلال توظيف الارهاب ومنظّماته لتأسيس حاضنة دولية تتصف بالتهديدات المستدامة وزعزعت الأمن وانعدامه. إن الإرهاب يهدف إلى إفساد الحياة وشلها بكل جوانبها ويعمل على تنفيذ سياسة تسهم في زيادة نموه اللامرغوب. مما جعل العراق يُسخر كل إمكانياته لمواجهة هذا التحدي بدلاً من تسخيرها في مجالات إعادة الاعمار والتنمية .

وهناك العديد من الشواهد التي توضح استخدام الفضاء الالكتروني من قبل المنظمات الارهابية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ استراتيجياتها و ضمان التواصل بين أفرادها وتجنيدهم عبر هذه المواقع؛ مثال ذلك تنظيم داعش الإرهابي ويُعد هذا التنظيم ممارسة خططه او نشاطاته باستخدام الفضاء



السيبراني بكل جدية في تنفيذ عملياته، ويكون أسلوبه القادم من اي عملية مستقبلية، بحيث بات لهذه التنظيمات مواقع عديدة يتابعها الآلاف من المشتركين عبر منصة تويتر فضلاً عن استخدام مواقع اخرى وبلغات عديدة لنشر افكاره .

حين تستخدم تلك التنظيمات هذه المواقع في تبادل المعلومات والخطط المتعلقة بصنع المتفجرات والقنابل واستخدام مواقع محددة ونشر مقاطع فيديو عالية الجودة تدعو الى نصرتهم والتعاطف معهم والمساعدة في بث أفكارهم، لتجنيد أكثر عدد من الناس، وقد نجح تنظيم القاعدة وتنظيم داعش من استمالة وتجنيد آلاف المغرر بهم من الشباب المسلمين في جميع دول العالم الذين انتهكوا سيادة العراق وارتكبوا أبشع الاعمال الاجرامية التي تجسد إحدى أخطر التهديدات للأمن الوطني العراقي (٣٦).

ولم تكن لدى صانع القرار والقادة الأمنيين معلومات كافية عند دخول الجماعات الارهابية للأراضي العراقية حيث لم يكن اختراق مواقعهم بأمر مستحيل لكن ضعف القدرات وهشاشة الامكانيات وعدم توظيف الأمن السيبراني في الجوانب الامنية ، مما سبب تمكن هذا التنظيم من تنفيذ مخططاته، وهناك إحصائيات تبين لنا أن أكثر من ٨٠% من عناصر داعش تم تجنيدهم عبر موقع الانترنت المظلم من خلال امتلاكهم الى فرق متخصصة وأكثر من ١٠٠ من المتخصصين في المجال التكنو معلوماتي حيث كان لديهم تقريباً من ٤٦٠٠٠ - الى ٩٠٠٠٠ موقع يعمل لصالحهم في عام ٢٠١٤.

ونشر أكثر من ٤٣٠٠٠ تغريدة على تويتر تؤيد احتلالهم للمناطق العراقية، وفي بداية عام ٢٠١٥ عملت شركة تويتر على حضر أكثر من ١٢٥٠٠٠ موقعا لعناصر التنظيم ولنفس السبب في عام ٢٠١٦ تم إزالة أكثر من ٣٢٥٠٠٠ موقع لهم وعلى الرغم من حضر مواقعهم إلا أنهم سرعان ما يقوموا بإنشاء مواقع جديدة لنشر أفكارهم (٣٧). وفي هذا السياق أشارت صحيفة اندبندنت البريطانية الى حجم الانفاق المالي الكبير من قبل وزارة الخارجية البريطانية إذ أنفقت حوالي ١٧٣ مليون جنيه استرليني في تمويل عاجل ك نشاط في وسائل الاعلام الاجتماعية، لمنع المواطنين المقيمين في المملكة المتحدة من السفر للقتال في سوريا والعراق ومناطق أخرى، كما بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في استخدام حساب (تويتر) الرسمي عبر دعاية مضادة لتفند الفكر الإرهابي المتطرف، وترصد فعاليات المراسلات والاتصالات بين المتطرفين والارهابيين (المحتملين) عبر الانترنت. وبالضرورة فإن هذه الأموال الحكومية المنفقة على عمليات مواجهة الإرهاب عبر الفضاء





الالكتروني تعبر عن اهتمام وانتباه الحكومات لذات الأهمية في التصدي للإرهاب السيبراني وتجنيد الارهابيين (٣٨).

ومن الناحية الاقتصادية فإن تنظيم داعش اعتمد وبشكل كبير على بيع النفط من خلال التصدير عبر بوابات ومواقع خاصة روج من خلالها عن طريق (الانترنت المظلم) وبطريقة العملة الرقمية (البيتكوين) . وهذه الأموال تستعمل للتجهيز والتعبئة وشراء الأسلحة والذخائر وكل الوسائل التي تتطلب لزيادة الجاهزية للأفراد واستمرار دعم المقاتلين بقضايا الدعم اللوجستي، وعلى الرغم من تحرير المحافظات التي أحلتها التنظيم إلا أنه مستمر في ممارسة عملياته ونشاطاته من خلال الفضاء السيبراني بكل أريحية. ولا يخفى من يظن أنه قادر على شن هجمات موجعة في أي وقت وفي أي مكان، لعدم وجود هيئة أو وكالة متخصصة وجاهزة لرصد حركات التنظيم وكشف مخططاته قبل التنفيذ. ناهيك عن إمكانية التنظيمات وعبر الفضاء السيبراني من استغلال ثغرات أمنية في الانظمة الحكومية الحيوية سواء على مستوى حكومي أم منظمات او على صعيد شخصي لتلبية أهدافه السياسية او الامنية وحتى الاقتصادية.

الخاتمة :

إن خطورة التهديدات النابعة من الأمن السيبراني على أمن المجتمع الداخلي والخارجي باتت شاحصة، اذ اصبح من الممكن اليوم ان تستخدم المنظمات الإرهابية عدة أغراض مثل التحكم عن بعد في الأسلحة الذكية ذات التحكم عن بعد ، فضلاً عن قدرة سرقة البيانات السرية وتعديل البيانات الحساسة، واختراق أنظمة معلومات الأسلحة النووية، وانشاء مواقع الكترونية لأهداف إرهابية، ونشر التطرف، والتحريض على الإرهاب، وتجنيد الإرهابيين... الخ. ان هذا التصعيد الذي تقوده بعض الدول عن طريق التهديدات والحوادث السيبرانية سوف يُعجّل من دخول العالم سباق تسلح سيبراني.

ونظراً الى الطبيعة المتشابكة واللاتماثلية غير المتكافئة لهذه الأسلحة، فإن انتشارها على نطاق واسع بين الدول والفواعل من غير الدول، وتحول العقيدة القتالية فيها من مجرد الردع والدفاع الى الهجوم، سوف يضعان العالم على حافة الهاوية وعلى شفير خطر ماحق، ربما تكون إحدى ارتداداته اشتعال حرب تقليدية بين الدول الكبرى، فما دام العالم يفتقد الى موثيق قانونية من شأنها أن تحدد الأطر وتنظيم الاجراءات وتحد من



الأسلحة السيبرانية كما جرى سابقاً مع الاسلحة النووية، فإن حظر التصعيد سيبقى جاثماً على صدر الكرة الارضية.

وعلى الرغم من أن العراق تبني مقاربة "الحكومة الالكترونية" الجديدة الا أن هناك الكثير من الجرائم الارهابية المرتكبة تظهر خطورة التهديد الذي يترتبها، ولهذا يواجه العراق تحديات وعقبات جديدة في الامن الداخلي للدولة، وذلك يتطلب استراتيجية خاصة للأمن السيبراني لتحقيق الأمن الحالي المستقبلي من المفيد والناجع أن يسهم جهاز مكافحة الإرهاب بدور محوري فيها وذلك للحاجة الملحة والحتمية.

المصادر والمراجع:

- (١) للمزيد من التفصيل حول ذلك، ينظر: قانون جهاز مكافحة الإرهاب، رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦، الوقائع العراقية، العدد (٤٤٢٠)، في ١٧/١٠/٢٠١٦م، الفصل الاول، المادة الثالثة.
- وكذلك: د.علي حسين حميد ود.علي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور امني، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٣٣-٣٤)، ٢٠٢٠.
- (٢) حسن سعد عبد الحميد، دور الاجهزة الأمنية العراقية في مكافحة الإرهاب بعد ٢٠٠٣: وزارة الدفاع انموذجاً، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية، بغداد، العدد (١)، ٢٠١٦، ص ٨٨.
- (٣) جهاز مكافحة الإرهاب وتاريخ تأسيسه، قناة (NRT) الاخبارية، بتاريخ ١٥/٣/٢٠١٧م.
- (٤) جهاز مكافحة الارهاب العراقي: الولاء إلى الوطن، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://www.noonpost.com/content/41187>
- (٥) قصي كاظم خزيم، أثر الإستراتيجيات الإقليمية في الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (نماذج مختارة)، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ٩١.
- (٦) كيف سيكون حال العراق لو لم يكن فيه جهاز مكافحة الإرهاب؟، نشر بتاريخ ١/٣/٢٠١٧م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <http://iraqtoday.com/news>
- (٧) حسن سعد عبد الحميد، دور الاجهزة الأمنية العراقية في مكافحة الإرهاب بعد ٢٠٠٣: وزارة الدفاع انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
- (٨) كيف سيكون حال العراق لو لم يكن فيه جهاز مكافحة الإرهاب؟، مصدر سبق ذكره.
- (٩) رشا العزاوي، العراق .. انطلاق المؤتمر الأول لمكافحة الإرهاب بمشاركة دولية وإقليمية، نشر بتاريخ ١٠/٤/٢٠٢١م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://asharq.com>
- (١٠) اسعد كاظم شبيب، جهاز مكافحة الإرهاب القوة الضاربة في العراق: الاهداف التأسيسية والمحددات القانونية، نشرت بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٩م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://kitabab.com/2019/10/12/281891>

(١١) قانون جهاز مكافحة الإرهاب، رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦، الوقائع العراقية، العدد (٤٤٢٠)، في ١٧/١٠/٢٠١٦م، ص ٦٥.

(١٢) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ١٨٢-١٨٣.



(١٣) مايكل نايتس ، الكسندر ميلو ، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق : "جهاز مكافحة الإرهاب" والحرب الطويلة ضد

القتال المسلح ، معهد واشنطن ، بتاريخ ١٩/٧/٢٠١٧ م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/afdl-ma-anshath-amryka-fy-alarq-jhaz-mkafht-alarhab-walhrb-altwylt-ddw-alqtal>

(١٤) علي قيس ، أرقام الموت في الموصل ، نشر بتاريخ ١١/٤/٢٠١٨ م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع

<https://www.irfaasawtak.com/articles/2018/04/11/%D8%A3%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84>

(١٥) مايكل نايتس ، الكسندر ميلو ، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق : "جهاز مكافحة الإرهاب" والحرب الطويلة ضد

القتال المسلح ، مصدر سبق ذكره .

(١٦) جهاز مكافحة الارهاب العراقي : الولاء إلى الوطن ، مصدر سبق ذكره .

(١٧) الفريق أول ركن عبد الوهاب عبد الزهرة الساعدي ، الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب الجديدة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ ،

مجلة (اصداء الذهبية) ، العدد الرابع ، بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ٤ .

(١٨) الفريق أول ركن عبد الوهاب عبد الزهرة الساعدي ، الفكر والعلم سلاحنا الامضى لمكافحة الارهاب ، المجلة العلمية

لجهاز مكافحة الارهاب ، المجلد (١) ، العدد (١) ، بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ١٧ .

(١٩) عادل النواب ، مهمة مختلفة لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي : ملاحقة الفاسدين ، تقارير عربية ، نشرت بتاريخ

<https://www.alaraby.co.uk> ، ١٧/٩/٢٠٢٠ م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

(٢٠) العراق .. هل يملك جهاز مكافحة الإرهاب صلاحيات كافية لنزع سلاح الميليشيات ؟ ، قناة الحرة (الاخبارية) ،

نشرت بتاريخ ١٥/٩/٢٠٢٠ م .

(٢١) كلمة رئيس مكافحة الإرهاب "عبد الوهاب الساعدي" في ملتقى الرافدين للحوار ٢٠٢١ ، قناة التغيير الفضائية ،

بتاريخ ٣٠/٨/٢٠٢١ م .

(٢٢) د. حسين علاوي ، إستراتيجية المنع والوقاية في عمليات مكافحة الإرهاب ، مجلة (اصداء الذهبية) ، العدد السادس ،

بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ١١٨ .

(Dan Crayon and others, "Defining cyber security" Technology innovation management review, Montreal, Canada, (October 2014)P.14.

(٢٤) الجريدة الرسمية ، "القواعد الخاصة لوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال وطرق مكافحتها" الفترة التشريعية

السادسة، السنة الثالثة ، الدورة الرابعة ، رقم ١٢٢ ، (٢٧ حزيران ٢٠٠٩) ، ص ٤ .





(٢٥) اسماعيل جنة، "حماية منظومتنا الوطنية للمعلومات من خلال تطبيق القانون، مجلة الجيش العدد ٥٩٩، (حزيران ٢٠١٣)، ص ١٤.

(٢٦) James Johnson, "Artificial intelligence Future warfare: implications for international security" Defense a security Analysis, vol.35, no.2, (2019), PP.147-169.

(٢٧) مصطفى عباي، "التدابير الاخرى في مجال نزع السلاح والامن الدولي"، اللجنة الاولى للدورة ٧١ الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعثة الجزائر الدائمة لدى الامم المتحدة، نيويورك، ٢٤ ايلول ٢٠١٦، ص ٢.

(٢٨) سليمة مقراني، "الجيش الوطني الشعبي : ملتقى حول الدفاع السيبراني، مكون أساسي للأمن والدفاع الوطني" في ، نشر بتاريخ ٧ اذار ٢٠١٩ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع <https://www.eljournhouria47/DH///OR25SCC3.dg2019:>

(٢٩) فواز العنزي، "امن المعلومات والقرصنة الالكترونية، مجلة التقدم العلمي"، العدد ٩٩، (١ تشرين الاول ٢٠١٧)، ص ٩٦.

(٣٠) James Johnson, "Artificial intelligence a future War fare: implications for international security" Defense a security Analysis, Vol,35, no.2, (2019), PP.147-169.

(٣١) صالح ميهوبي ، "جرائم الانترنت تنخر المجتمع الجزائري" ، جريدة البلاد، العدد ١٨، ٥٣٦٩ (٢٠١٧)، ص ٧.

(٣٢) يشير مصطلح السيبرانية إلى وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء السيبراني ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تجري في سياقها ضمن المعنى المقصود القانون الدولي والإنساني، ويمكن تعريف الهجمات السيبرانية "بأنها فعل يقوض قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر لغرض قومي أو سياسي من خلال استغلال نقطة ضعف ما تمكن المهاجم من التلاعب بالنظام فهدف أنظمة المعلومات هو إتاحة المعلومات وضمان سلامتها، ولذا تهدف الهجمات السيبرانية على العكس من ذلك إلى سرقة المعلومات أو انتهاك سريتها أو تعديلها ، أو منع الوصول إليها ينظر: "عبد الغفار عفيفي الدويك ، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن ال ٢١ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢١٤) ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٨ ، ص ص ٣٠ - ٣٣.

(٣٣) ماجد محمد حسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣٤) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣٥) د.علي حسين حميد ود.علي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور امي، مجلة حورابي، مركز حورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (٣٣-٣٤) ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٢٣.

(٣٦) احمد فكاك البدراني، الارهاب وتحدي الامن الوطني العراقي بعد احداث الموصل ٢٠١٤ ، مجلة جيل حقوق الانسان ، العدد ٢٣ ، (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، تشرين الثاني ٢٠١٧) ، ص ٧٧-٨٦ .



(٣٧) موسوعة ويكيبيديا الحرة ، نشاط تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على منصات التواصل الاجتماعي ، تقرير منشور عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع [.https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

(٣٨) أ.م. د. رمزي عودة ،التعاون الدولي في مكافحة التجنيد المنفرد الذئاب على وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ٢٠٢٠ المجلد ٢ العدد ٢ ، ص١٦ .